

ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية ضد الحريق والهلع في البناءات

الجواب	الملاحظات المبدأة من طرف المواطنين	
<p>عملا بمقتضيات المادة 59 من القانون 90-12 المتعلق بالتعمير، يحدد ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من الحريق والهلع في البناءات ضوابط السلامة الواجب توفرها في المباني والتدابير المعدة للوقاية من الحريق. ويعد بذلك المرجعية التقنية والقانونية الواجب إعمالها من جميع المتدخلين سواء تعلق الأمر بالمهنيين الذين يسهرون إبان وضع تصوراتهم المعمارية والتقنية على احترامها وكذا بمختلف المصالح الإدارية المناط بها مهام دراسة مختلف طلبات الرخص والتحقق من مطابقتها لهاته القواعد. كما تجب الإشارة، إلى أنه ليس من اختصاص ضابط البناء العام تحديد الجهة التي ستشرف على تطبيق مقتضياته.</p>	<p>يجب إحداث مصلحة مستقلة لدراسة المشاريع المختصة ولها دراية في سلامة المباني من داخل الوقاية المدنية =مهندسين</p>	<p>Nissrine Rabat</p>
<p>تمت الإشارة في الصفحة العاشرة من ضابط البناء العام الملحق بمشروع المرسوم إلى المعيار التقني المعتمد على صعيد الاتحاد الأوروبي.</p> <p>كما أن إعداد وتبني ضابط البناء العام، فضلا عن كونه مرجعية تقنية وقانونية، يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسلطات العمومية بالنظر لما يمكن أن يساهم به البعد الوقائي القبلي في التقليل من الخسائر البشرية والمادية.</p> <p>ولضمان التحيين المستمر لضابط البناء العام وملائمته لمختلف المستجدات والتطورات التكنولوجية والمعرفية، نصت المادة الثانية من مشروع المرسوم المقرر لضابط البناء العام على إحداث "اللجنة الوطنية للوقاية من أخطار الحريق والهلع في البناءات" التي أوكلت إليها المهام التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم مدى تنفيذ مقتضيات ضابط البناء العام والمعايير والتدابير المتضمنة في هذا الضابط؛ - اقتراح وإبداء الرأي في تعديل وتغيير المعايير والتدابير المتضمنة بضابط البناء العام؛ - دراسة التعديلات واقتراح التحسينات الواجب إدخالها على ضابط البناء العام بالنظر للتطور المعرفي وكذا تقنيات الوقاية الحديثة وكذلك على ضوء الحوادث والتجارب الدولية. 	<p>Les classements de résistance au feu des éléments de constructions et de réactions au feu des matériaux sont régis par la directive européenne DPC qui a été transposée au droit français. La référence à celui-ci dans le projet alors qu'il a été remplacé et abrogé en France appelle à une actualisation pour bénéficier d'une utilisation de la norme européenne CE qui reste la seule en usage dans toute l'Europe et dont doit bénéficier le pays vu l'importance prohibitive des équipements du test et certification des matériaux contre le risque d'incendie</p>	<p>Sanadli Avenue 2 Mars, Casablanca</p>
<p>1- لقد تم إعداد ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من الحريق والهلع في البناءات تطبيقا لمقتضيات المادة 59 من القانون 90-12 المتعلق بالتعمير. ويعد ضابط البناء العام نافذا في جميع المملكة وتعد مضمانيه إلزامية يتعين احترامها إبان وضع التصورات المعمارية والتعميرية ومنح وتسليم الرخص والأذون.</p> <p>2- ليس من اختصاص ضابط البناء العام تحديد الجهة أو الكيفية التي ستطبق بها مقتضياته ويقتصر فقط على تحديد ضوابط السلامة الواجب توفرها في المباني والتدابير المعدة للوقاية من الحريق.</p> <p>3- ينص ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من الحريق والهلع في البناءات على الدراسة المتعلقة بالوقاية من الحريق بالنسبة لبعض المشاريع. وسيتم إثر المصادقة عليه ونشر المرسوم القاضي بتطبيقه بالجريدة الرسمية، تعديل القرار المشترك لوزير التعمير وإعداد التراب الوطني ووزير الداخلية عدد 3214-13 الصادر بتاريخ 04 نونبر 2013 المحدد للوائح اللازمة لملفات طلبات الرخص.</p>	<p>1. Peut-on, implicitement, considérer que les normes listées dans l'annexe 1 du projet de décret seront des normes d'application obligatoires au sens de l'article 33 de la loi12-06 relative à la normalisation?</p> <p>2. Définir le cadre réglementaire agréments relatif aux : Organismes habilités à faire les essais et le classement en réaction et en résistance au feu des structures et des matériaux, et à rédiger des procès-verbaux prévus au P. décret; Bureau de contrôle agréé; Personnes ou organismes agréés en matière de vérification des installations Agents de sécurité incendie; Personnes désignées par le chef d'établissement et entraînées à la manœuvre des moyens de secours contre l'incendie et à l'évacuation du public;</p> <p>3. Définir le cadre réglementaire de la Notice de sécurité exigée par le Bureau de La Prévention (pour des projets à risque particulier ou important), qui n'est pas prévue dans l'arrêté conjoint 3124.13 du 2013-11-04 et ce en terme de : la forme et le contenu de la notice; la qualité et les limites de responsabilités du rédacteur de la notice;</p>	<p>El Moussaoui Mouad 5, Rue Magnolias Tanger</p>

ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية ضد الحريق والهلع في البناءات

<p>كما سيتم كذلك بعد المصادقة والنشر بالجريدة الرسمية استصدار إطار قانوني خاص منظم لهذه الدراسات (الجهة المشرفة، المحتوى، ...).</p> <p>4- يتعين قراءة الفقرة المشار إليها في الصفحة 105 في إطارها العام حيث تثير هاته الأخيرة العناصر المادية واللامادية التي من شأنها التسريع في انتشار الحريق. وتتطرق الفقرتين التي تليها إلى قواعد الوقاية وإلى تصنيف المباني وكيفية الولوج إليها والمواصفات الواجب توفرها فيها.</p> <p>5- المراد بهذا المصطلح المستعمل في الفقرة الأخيرة 3.3 (prescripteur) الهيئات المشرفة على وضع التصور المعماري والتقني للبناءات، أي المهندسين المعماريين والمهندسين المختصين ومكاتب الدراسات والمختبرات مكاتب المراقبة المعتمدة. وسيتم العمل على استصدار إطار قانوني يوضح ويحدد مسؤولية جميع المتدخلين تقديم جميع الشروحات والتوضيحات اللازمة في إطار الأيام التحسيسية والدورات التكوينية التي سيتم القيام بها مباشرة بعد المصادقة على ضابط البناء العام ونشر المرسوم القاضي بالموافقة عليه في الجريدة الرسمية.</p>	<p>4. La fin du paragraphe 3.2 (Page 105) est incompréhensible : "La hauteur du bâtiment est le principal facteur aggravant, et détermine le classement du bâtiment. Le risque est accru pendant les périodes de sommeil, ainsi que par l'absence d'une organisation préalable de l'évacuation et, le plus souvent, d'un responsable de la sécurité." !!!</p> <p>5. Préciser la signification du mot "Prescripteur" prévu au dernier paragraphe 3.3 Merci</p>	
<p>يكتسي استصدار ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من الحريق والهلع في البناءات أهمية بالغة بالنسبة للسلطات العمومية بالنظر لما يمكن أن سبب به من خلال التدابير الوقائية القبلية في التقليل من الخسائر البشرية والمادية. كما تجب الإشارة إلى أن هذا الضابط يعد أول وثيقة مرجعية تقنية وقانونية يتم وضعها ببلدنا من شأنها توحيد مراجع ومناهج دراسة ملفات طلبات الرخص لتفادي التأويلات والشروحات غير المستندة على أسس قانونية وكذا تحديد المواصفات المتعين أخذها بعين الاعتبار من طرف المهنيين المعنيين إبان وضع التصاميم والدراسات المعمارية والتقنية.</p> <p>وسيتم نشر المرسوم القاضي بالموافقة على ضابط البناء العام بالجريدة الرسمية في إطار الاحترام التام للقواعد والمساطر القانونية المعمول بها.</p> <p>وفيما يتعلق بالآثار القانونية لهذا الضابط، تجب الإشارة إلى أنه وبمجرد صدور المرسوم القاضي بالموافقة عليه بالجريدة الرسمية يعد نافذا بجميع تراب المملكة وتحترم مقتضياته إبان وضع وإعداد التصورات المعمارية والتقنية من قبل المهنيين المختصين قبل الحصول على التراخيص والأذون اللازمة لمباشرة أشغال البناء.</p> <p>وفيما يتعلق بزجر المخالفات وتجريمها جزئيا أو كليا، تجب الإشارة إلى أن مشروع القانون 12-66 المتعلق بزجر المخالفات، الذي تمت إحالته وفقا للمساطر المعمول بها على البرلمان قصد دراسته والمصادقة عليه، يتطرق بإسهاب إلى مختلف الجوانب المثارة.</p>	<p>D'abord le décret devrait libeller en langue arabe dans la mesure où le Maroc a adopté l'arabisation de la justice. Le défaut d'arabisation complique l'accès aux substances du règlement aussi bien pour les justiciables que pour le juge. Par ailleurs, en terme de connaissance et d'accessibilité voire d'opposabilité il serait délicat de se prévaloir de ce règlement.</p> <p>Par ailleurs, il convient de préciser les textes de renvoi en termes d'incrimination et de sanction. Cela est. Capital dans la mesure où trois lois entre en concurrence à savoir le dahir de 1960 par. La loi 12-90 et la loi 25 -90. Enfin la mention de la dimension pénale donnerait une force de persuasion et dissuasion nécessaire à la mise en valeur des normes à protéger à savoir la sécurité et la tranquillité de jouissance des biens immobiliers J'espère que ces recommandations serviront la cause de la sécurité des citoyens</p>	<p>Allouchi Mohamed Imm 22, apt.123 bd Med V. Residence Dyar Salé.</p>
<p>يتعلق الأمر بملاحظة عامة ليس لها ارتباط بموضوع ضابط البناء العام المحدد لقواعد الوقاية من الحريق والهلع في البناءات.</p>	<p>Prière de nous publier Les projets de loi concernant les organigrammes des ministères pour avis et commentaires. Je trouve irrationnel l'initiative de certains ministres à gonfler leurs organigramme en créant des directions, divisions et service de plus rien que pour satisfaire les intérêts de certains personnes, je connais des directions qui ne contient que 13 personne chacun c'est insensé dans ce Maroc décidé à lutte contre l'abus du pouvoir, c'est notre argent comme même</p>	<p>Citoyen de Rabat</p>